والسجائر والمواد الغذائية والمشروبات الروحية. ففي نهاية الاربعينات، كان قرابة الـ ٤٠٠ عامل يعملون في مصنعين للتبغ في عمان[١٣]، كما كانت صناعة الخمور والمشروبات والمرطبات والحلويات والمطاحن والأفران تستوعب قرابة الـ ٥٠٠ عامل[١٤].

كانت صناعة توليد الطاقة الكهربائية (مؤسستان) تشغل ما يزيد على ١٣٠ عاملاً في أواخر الاربعينات[١٥]، بينما استوعبت صناعة استخراج الفوسفات المقامة حديثاً ما بين ٨٠ و ١٠٠ عامل في نفس الفترة تقريباً[١٦]، وكان ثمة مصنع للكرتون يضم ٩١ عاملاً[١٧]، بينما ضمت الصناعات الخفيفة الأخرى، مثل النسيج والحرف والصابون ودباغة الجلود والمطابع، بضع عشرات من العمال[١٨]. ومن ناحية اخرى، استوعبت صناعات مواد البناء عدة مئات اخرى من العمال، حيث أقيمت صناعات عدة لا ستخراج وتصنيع الرخام والطوب الاسمنتي وبعض الكسارات والمتاجر لتأمين المواد اللازمة للانشاءات[١٩].

تظهر الاحصاءات المتوفرة عن المؤسسات الحرفية والخدمية والتجارية اتساع نطاقها في أواخر الاربعينات، الا انها لا توفر اية معلومات عن اعداد العاملين فيها مقابل أجر. فقد بلغ عدد هذه المؤسسات ٥٨١٣ مؤسسة، كان ٢٣,١ بالمئة منها، فقط، يعمل في الحرف اليدوية و ٤ بالمئة منها في الحرف الآلية، والباقي عبارة عن بقاليات ومحلات لتجارة المفرّق وحرف ومهن متنوعة أخرى[٢٠].

واخيراً ظهر تجمعان عماليان هامان في قطاعات مساعدة على الانتاج، هما البناء والنقل والمواصلات. فقد احتاجت بريطانيا، من اجل توطيد سيطرتها على البلاد وربطها بكل من فلسطين والعراق، الى توسيع مطرد لشبكة المواصلات الداخلية ولشق طريق بري يربط فلسطين بالعراق عبر شرق الاردن. كما تم مد خط انابيب ضخ النفط لصالح شركة نفط العراق الى حيفا، الامر الذي افسح في المجال لعمل اعداد متزايدة من العمال المحليين في المشاريع الانشائية آنفة الذكر، كما في جملة من الانشاءات والمرافق ذات الاهمية للوجود البريطاني، العسكري والمدني.

وعلى سبيل المثال، استوعب شق طريق بغداد ـ حيفا عدة الاف من العمال المحليين[٢١]. كما عمل في مد انابيب النفط، في منتصف الثلاثينات، اكثر من الفي عامل بينهم مئات من الفنيين والعمال المهرة والسواقين[٢٢]، بينما استوعبت اعمال شق الطرق الداخلية عدة مئات من العمال سنويا[٢٣].

وتبين نفقات الحكومة على الاعمال العامة كشق الطرق والاعمال الانشائية الاخرى، خاصة في سنوات الحرب الثانية، تعاظم الطلب على عمال البناء وتنامي اعدادهم بسرعة. ويؤكد هذا، ايضاً، ازدياد اطوال الطرق البرية المعبدة والصالحة لمرور السيارات، التي تم شقها خلال الحرب العالمية الثانية.

اما تجمع عمال النقل والمواصلات، فقد تشكل مع تنامي عدد السيارات العامة والشاحنات والحافلات، ومع التوسع في مد خطوط سكة الحديد وازدياد الاعتماد عليها في النقل والشحن، ومع بناء المطارات في عمّان والمفرق وتوسيع ميناء العقبة. ولقد رافق تنامي وسائل النقل ازدياد مماثل في عدد العاملين في ورش الصيانة والتصليح والكراجات.

كانت العربات الآلية لا تتجاوز ١٣٠ عربة العام ١٩٢٦، ثم ازدادت، قبيل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٨)، ليصبح بمعدل سيارة لكل ٥٠٠ شخص. وهو المعدل نفسه بالنسبة لمصر والعراق تلك السنة. ورغم عدم توفر أرقام عن السنوات اللاحقة، فمن المتوقع ان تكون قد تضاعفت، من